الفصل 25
مفكِّرة السجن

«الشجاعة هي مقاومة الخوف والتحكم فيه، وليس غياب الخوف».

مارك توين، كاتب أمريكي.

«ماذا تقولين؟ لقد كذبوا. ماذا تعنين؟ لا يمكنهم أن يكذبوا على قاضٍ فيدرالي!

هذه جريمة، وهم يعرفون أنَّها جريمة، نصف السجناء يُعتقلون لأنَّهم أدلوا بإفادات كاذبة، والنصف الآخر يُعتقل لعرقلته سير العدالة، هم يعرفون أنَّهم لا يستطيعون فعل ذلك، هذا صحيح، فالعم تيد قال لي إنَّ الناس يكذبون دائمًا في المحكمة.

أجل، المجرمون يكذبون، فماذا عن موظفي مكتب السجون؟ يُفترض أنَّهم الأشخاص الذين يقولون الحقيقة». كانت هذه بعض تعليقات السجينات عندما سمعن خبر تأجيل الإفراج عني.

في يوم الثالث من فبراير انتهت المدَّة المقررة لاحتجازي بهدف التقييم النفساني، وكان يُفترض أن أركب الطائرة من دالاس عائدةً إلى ميريلاند، والحقيقة أنَّني أُصبت بالجنون عندما أخبرني تيد بقرار تأجيل الإفراج عني إلى أجل غير مسمى [480].

لم يكن هذا ما اتفقوا عليه، صحيح أنَّهم عقدوا هذا الاتفاق من دون موافقتي أو معرفتي، ولكن كان من المفترض أن يلغي المدعي العام التهم المُوجَّهة إليَّ، ويطلق سراحي لقاء التنازل عن حقي في عقد جلسة استماع قبل الاعتقال، وتعاوني من أجل مصلحة الأمن القومي، هكذا كانت اللعبة التي أقنعوا بها القاضي موكاسي.

والأسوأ من ذلك هو أنَّ إدارة سجن كارسويل كانت تسعى إلى ربطي على سرير، ثم حقني بدواء الهالدول [481] المضاد للذهان إلى أن أتوقف عن الادعاء أنَّني عملت لصالح وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في مكافحة الإرهاب تسع سنوات [482]، وأنَّني حذَّرت من وقوع هجوم إرهابي كبير يتضمَّن اختطاف طائرات لتدمير مركز التجارة العالمي، وقد وصف سجن كارسويل حالتي بأنَّها اضطراب نفساني غير محدد.

فهل جاء هذا الهجوم ضدي من لا مكان، أم من مقر الحزب الجمهوري مباشرةً؟ حتى الآن، لم أكن قد اطَّلعت على تقرير سجن كارسويل الذي أَعَدَّه الدكتور جيمس شادوك، لكنَّ العم تيد اطَّلع عليه، كان من الواضح أنَّ هذا التقرير تجاهل حديث الدكتور شادوك نفسه إلى اثنين من الشهود اللذين أكدا له صدق روايتي [483]، وهوية ضابط وكالة الاستخبارات الأمريكية الذي كان مسؤولًا عني في الشأن العراقي، بما في ذلك شهادته أمام الكونغرس في قضية الشركة الأمريكية التي كانت تُزود العراق قبل الحرب بمنصات متحركة لإطلاق صواريخ سكود [484] [485] [486].

تحدث الدكتور شادوك أيضًا إلى بارك غادفري الذي أكد له تحذيراتي بخصوص هجمات الحادي عشر من سبتمبر [487]، ووعد غادفري بالتحقُّق من أنَّ إدارة سجن كارسويل تدرك أنَّه يُكرِّر ما قاله لمكتب التحقيقات الفيدرالي في شهر سبتمبر عام 2004م.

وهكذا، فإنَّ مكتب التحقيقات الفيدرالي والمدعي العام إدوارد أوكالاهان كانا يعرفان هذه الحقيقة، قبل سنة من دخولي سجن كارسويل، والحقيقة أنَّ إصراري على تأكيد روايتي قبل المحاكمة قضى على إمكانية إنكار المسؤولية، حيث يحمي أحد الأطراف طرفًا آخرَ من تحمُّل المسؤولية عن طريق حجب معلومات مهمة، وبذلك، فإنَّهم لن يستطيعوا الاختباء خلف ادعاء عدم المعرفة – وهذه خدعة مُفضَّلة في واشنطن- بعدما أُغلقت عليهم نوافذ الإنكار من الزوايا كلها.

كان الجميع يعرفون أنَّني أقول الحقيقة، لكنَّ الشخص الوحيد الذي لم يتحقق من مصداقيتي كان القاضي موكاسي؛ لأنَّه اعتمد على نزاهة وزارة العدل المُلزَمة بعدم الكذب في مثل هذه القضايا أمام المحكمة، أما الدكتور شادوك فكان متورطًا في عملية التستر هذه؛ لأنَّه كان يعرف أنَّ فيرغوسن وغادفري كانا حريصين على توضيح الحقائق، وإزالة الغموض القانوني.

وبالرغم من كل هذا، فقد تعمَّد صياغة تقريره ليوحي بعدم وجود أي إثباتات مستقلة على صدق روايتي، وهو بذلك يكون قد زوَّر تقريره الذي سيُقدِّمه إلى القاضي موكاسي الذي كان ينظر في القضية التي رفعها لاري سلفرستين [488] مالك مركز التجارة العالمي. من جانبهم، حاول الأطباء النفسانيون في سجن كارسويل حقني بأدوية مخدرة؛ لمنعي من قول إنَّني حذَّرت سابقًا من هجمات الحادي عشر من سبتمبر [489].

كانت إدارة السجن تأمل بعد حقني بجرعات كبيرة من دواء الهالدول المضاد للذهان، أن أنسى تفاصيل أنشطتي في السفارة العراقية، وهي أنشطة تتناقض مع الحقائق الوهمية التي اخترعها قادة الحزب الجمهوري، بمَن فيهم ابن عمي العزيز آندرو كارد.

أما بالنسبة إلى الحجز إلى أجل غير مسمى، فقالت إدارة السجن إنَّ عليَّ أن أظل في السجن إلى أن يتأكد الأطباء النفسانيون أنَّ العلاج كان فاعلًا [490]، من جانبها، توقعت التقييمات النفسانية أنَّ شفائي قد يتطلب البقاء في السجن سنوات عدَّة؛ لأنَّ إيماني بعملي محفور في داخلي بقوة.

لا شك في أنَّ أوكالاهان وشادوك قد اقترفا خطأً مهنيًّا فادحًا بحجبهما عن القاضي موكاسي معلومات مهمة تنفي التهم المُوجَّهة إليَّ، وهي معلومات كان بحاجة إلى معرفتها، والاطلاع عليها.

وللذين هم خارج عالم الاستخبارات، فإنَّ مصطلح (بحاجة إلى أن يعرف) يُطبَّق عندما يخاطر أي فرد، بصرف النظر عن كونه قاضيًا، باتخاذ قرار قد يضر مسار العمليات الاستخباراتية، أو يُؤثِّر سلبًا في سمعة أجهزة الاستخبارات؛ فالشخص (بحاجة إلى أن يعرف) من أجل توجيه تصرفات الآخرين حتى لا يُقدِموا على عمل متهور أو خطير.

أما التهديد بحقن وسيط سري بالأدوية قسرًا لعلاجه من معرفته معلومات استخباراتية حقيقية، فإنَّه - لا شك- من أكثر الأخطاء بشاعةً؛ إذ إنَّه يُحوِّل الطب النفسي إلى أداة من أدوات فاشية الدولة، وهذا ما أحرج القاضي موكاسي، واضطره إلى أن يتستر قانونيًّا على تحذيرات فريقي الخاصة بهجمات الحادي عشر من سبتمبر، والحرب على العراق، وهذا شيء لا يمكن أن يُقدِم عليه بمحض اختياره، والخطأ الذي وقع فيه المدعي العام أوكالاهان وإدارة سجن كارسويل، هو أنَّهما لم يُفكِّرا في عواقب إخفائهما المعلومات عن قاضٍ نزيهٍ مثل موكاسي؛ فقد تصورا فقط أنَّ حقني بكمية كافية من أدوية الأمراض العقلية سيجعل الجميع يكذب بخصوص العراق وهجمات الحادي عشر من سبتمبر، من دون أي حرج، لقد أرادا تخدير قاضٍ فيدرالي وتوريطه في ذلك.

والحقيقة أنَّ حقن أي إنسان بالأدوية المخدرة لكسر إرادته هو سلاح سياسي؛ فالمدعي العام نفسه كان حيوانًا سياسيًّا لأنَّه ترك وظيفته في نيويورك ليتولى منصب كبير المستشارين في حملة جون ماكين وسارة بولين الرئاسية عام 2008م [491]. ولا يمكنني أن أنسى أو أغفر أنَّني اعتُقلت بعد (30) يومًا من اتصالي بمكتب ماكين، وطلبي الإدلاء بشهادتي أمام لجنة التحقيق الرئاسية في المعلومات الاستخباراتية لما قبل الحرب.

ويا لها من مصادفة أن ينتقل المدعي العام للعمل مع ماكين في حملته الانتخابية! وهو يعمل الآن في شركة بيبادي نيكسون للمحاماة التي تعيد إلى الأذهان فضائح الرئيس ريتشارد نيكسون.

يمكنك أن تتصور حجم الرعب الذي مررت به عندما سمعت هذه الأخبار. بدايةً، يعني الحجز إلى أجل غير مسمى قضاء أطول مدَّة محكومية، وهي في حالتي عشر سنوات، وهذا هو الحكم المعتاد في قضايا المجرمين العنيفين الذين يُصنَّفون بأنَّهم غير أَهْلٍ للمثول أمام المحكمة، وقد بدا لي أنَّ مكتب السجون أراد أن يُجرِّب إمكانية تطبيق قانون الباتريوت على جرائم أخرى؛ ما يجعلني في مأزق قانوني صعب.

في ذلك اليوم (الثالث من شهر فبراير)، وفي لحظات الرعب القاتلة، لم أكن متحققةً من الجزء الأسوأ في حالتي؛ الحجز في السجن إلى ما شاء الله، ومن دون المرور بالإجراءات

القانونية المطلوبة؛ بسبب التقييم النفساني الكاذب، أو خطر حقني بالهالدول طوال مدَّة احتجازي.

وفي الواقع، فإنَّ الجزء الأخير كان هو الأسوأ؛ لأنَّ الهالدول حقيقةً دواء مخدر يشل حركة الإنسان اليومية، لقد أرادوا أن يطلقوا عليَّ النار مثلما قد يفعلون مع أي مروج مخدرات.

وبصراحة، كنت أُفضِّل أن يُعذِّبوني بالغمر في الماء على أن يحقنوني بهذا المخدر؛ إذ لم يخطر ببالي قط أن أقبل بهذا لقاء حريتي، كنت مستعدةً للبقاء في السجن أطول مدَّة ممكنة، ولكنَّني لم أكن مستعدةً لأسمح لهم بتخديري من أجل إنقاذ سمعة بعض السياسيين في واشنطن، كنت مستعدةً لمتابعة هذه القضية قانونيًّا، ولو أدى بي الأمر إلى عرضها على المحكمة العليا، كنت والعم تيد على ثقة بوجود الكثير من المخارج القانونية التي يمكن الاستفادة منها في التغلب على التخدير القسري في حال أداننى القاضي موكاسي.

وما أخافني هو أنَّ قرار الحجز إلى أجل غير مسمى سيظل ساري المفعول، وما أخافني أكثر هو أنَّني بقيت في الأشهر اللاحقة أُفكِّر فيما إذا كانت المحكمة ستوقف قرار التخدير القسري مؤقّتًا في أثناء النظر في القضية أم لا.

طلب إليَّ العم تيد أن لا أخاف، ووعد أن يزورني في السجن لنتمكن من وضع إستراتيجية مضادة [492]. أما المحامي سام تالكين فبدا أنَّه فقد توازنه، ولم يستطع التعامل مع هذا التغير المفاجئ في الأحداث، ولذلك لم يقم بأي إجراء للمطالبة بإطلاق سراحي.

وأما العم تيد فأقسم لي أنَّه لن يتركني وحيدة، وأنَّه سيحاول التوصل إلى حل ما مع القاضي ليخرجني من السجن، وهذا ما جعلني أتمسك بشجاعتي في لحظات الرعب واليأس.

بعد الثالث من شهر فبراير عام 2006م أخذت مسرحية عبثية تُعرَض داخل أسوار السجن؛ فقد قررت إدارة السجن أنَّ عملي وسيطًا سريًّا في مكافحة الإرهاب وجمع المعلومات الاستخباراتية كان مجرد وَهْم يجب تصحيحه. أخذ مسؤولو السجن يفرضون جنونهم واختلالهم العقلي عليَّ، محاولين إعادة اختراع حقائق حياتي، لم يعد أي عمل مارسته أو إنجاز حققته يهم بعد الآن.

لقد حاولوا أن يقنعوني بأن أُنكر حقائق حياتي طواعيةً، لكنَّهم فشلوا في ذلك، فاقترحوا أن يشلوني جسديًّا بحيث لا أستطيع أن أتكلم أو أُفكِّر.

في كل مرَّة التقيت فيها الدكتور فاس كنت أُذكِّره بأنَّ الدكتور شادوك تحدث إلى الشهود الذين أكدوا صدق روايتي، وكان يجيبني: «هذا لا يهم، سأقول للقاضي إنَّ هذا من نسج خيالكِ، مَن سيُصدِّقون في رأيك: أنا أم أنتِ؟».

في إحدى المرَّات قال لي أحد الأطباء النفسانيين: «لا تقلقي، سأعطيك أدوية كثيرة تجعلك تنسين هذه الذكريات المزعجة إلى الأبد».

كان خوفي من غير حدود، فمَن الذي يهتم بمعرفة الحقيقة في سجن كارسويل؟ مَن الذي يكترث بالقانون؟ مَن الذي يهتم بالسلوك الأخلاقي؟ لا أحد.

وقال لي أحدهم: «الحقيقة هي ما أقوله أنا». أذكر أنَّني نظرت إلى عينيه، قائلةً: «أنت مخطئ بكل تأكيد».

لهذه الأسباب كلها أعتقد بوجوب وقف التقييم النفساني في سجن كارسويل فورًا، فهذا الفساد لم يبدأ منذ قضيتي، ولم ينتهِ بها؛ إنَّه داء مستوطن راح ضحيته نساء كثيرات، وخُدِع به قضاة كُثر، أما بالنسبة إليَّ فقد بدأ كابوس (الإنهاء مع التحامل الشديد) على أشده، وتذكَّرت قول مارك توين: «الشجاعة هي مقاومة الخوف والصمود أمامه»، وعندما فكَّرت في هذا القول مرَّةً أخرى شعرت بخوف لا يوصف؛ فقد بدت لي احتمالات الفوز في الجولة الأُولى ضئيلة، من دون رفع القضية إلى المحكمة العليا، وكان مسؤولو السجن واثقين أنَّهم سينتصرون عليَّ، ولم يتوقعوا قط أنَّني سأفوز.

بدأت أتعرَّض في نومي لكابوس متكرر؛ إذ كنت أجد نفسي في غرفة مليئة بالماء حتى سقفها، ولم أستطع التنفس إلا بوساطة أنبوب صغير يخرج من فتحة فوق رأسي، كان الأنبوب رفيعًا، وكان التنفس صعبًا.

كنت أرى نفسي مقيَّدة إلى أرض الغرفة، واستطعت وأنا أنظر في الماء أن أرى فتحة التهوية، ولكنَّني لم أستطع رؤية ما وراءها، لأعرف إن كانت يد خفية ستمتد لتقطع الأكسجين عني،

لقد أخافتني تلك اليد الخفية كثيرًا، وأتذكر أنَّني قلت لنفسي إنَّ عليَّ أن أصمد، وأن أُركِّز على التنفس؛ لأنَّني إذا خفت فسأفقد مصدر الأكسجين الشحيح هذا، وستكون النتيجة مأساويةً، لم يكن أمامي سوى التحكم في الوضع، ومع ذلك لم أكن أسيطر عليه، هل ترون هذه المفارقة؟ تصوروا مكانًا يمكن فيه تعذيب السجناء وشل حركتهم من دون أي رادع لوقف هذا التعسف، الذي يستمر شهرًا بعد شهر، وعامًا بعد عام، إلى أن يُدمِّر حياتهم، ويستحيل شفاؤهم.

والآن، ربما أصبحت لديكم فكرة عما أتحدث عنه؛ كان يتحكم في حياتي اليومية حراس السجن الطيبون من جهة، ومجموعة من الأطباء النفسانيين الساديين من جهة أخرى. ولسوء الطالع أنَّ الأطباء النفسانيين كانوا قادرين على ممارسة سُلْطتهم لإلحاق أكبر قدر من المعاناة بالنزيلات عن طريق جرعات الدواء، ولم تكن أي امرأة من تلك النسوة تملك أي حق قانوني - مهما كان نوعه- لحماية نفسها من تعسف أولئك الأطباء.

كان التخدير القسري يدور حول ممارسة السُّلْطة، وهذه الخبرة المرعبة لا تزال تلاحقني حتى هذا اليوم.

إساءة معاملة السجينات

حدثت أشياء سيئة كثيرة في سجن كارسويل، لكنَّ أحدًا لم يتعرض للمعاناة مثلما تعرَّضت له النساء في وحدة العلاج؛ فكل النساء من الأعراق والأصول جميعًا تعرَّضن لسوء المعاملة، لكنَّ النساء السود الفقيرات كنَّ ضحايا ممارسة موظفي العلاج النفسي من البيض، ولو اطَّلع الشعب الأمريكي على التعذيب الذي يتعرضن له لأصيب بصدمة كبيرة.

أما النتيجة فكانت بشعةً وقبيحةً؛ فخلال سبعة أشهر من وجودي في سجن كارسويل رأيت تلك النسوة عند وصولهن إلى السجن، وهنَّ غالبًا بصحة جيدة، وواثقات من أنفسهن، وودودات، وغير عنيفات.

وباختصار، فقد كنَّ لطيفات مهذبات، وكنَّ يضحكن ويمازحن السجينات الأخريات. أما جريمتهن فكانت تورط أصدقائهن أو أزواجهن في بعض الأعمال الإجرامية، فاعتُقلن معهم، كان من بين هؤلاء النسوة مجموعة كبيرة لم تُفصح بشيء لمكتب التحقيقات الفيدرالي، فاتُّهِمن

بعرقلة سير العدالة، وتوجد أخريات اتُّهِمن بإعطاء إفادات كاذبة لحماية أولئك الرجال، وقد كلفهن هذا الوفاء سنوات عدَّة في السجن.

ومع مرور الأيام، كنت أُلاحظ تحولهن من نساء سعيدات وواثقات إلى نساء خائفات ومرتبكات، وهذا أسوأ تحول يمكن للإنسان أن يتصوره، أو يتمناه لعدوه، لم تُظهر أي واحدة من هؤلاء النسوة أي أعراض تدل على انفصام الشخصية أو الهلوسة، ولا يمكن تصنيف إحداهن بأنَّها مريضة عقليًّا، لقد دخلن السجن وهنَّ بصحة بدنية وعقلية جيدة، وأصبحن عليلات خلال مدَّة قصيرة بسبب سوء المعاملة، كنَّ نساء طبيعات، ولم يكنَّ مجرمات أو قاتلات، وما كان ينبغي أن يكنَّ في السجن؛ إنَّ هذا كله يجعل ما يقوم به مسؤولو السجن بشعًا، وبدلًا من تعرُّضهن للإساءة من سجينات شريرات فقد كنَّ ضحايا للأطباء النفسانيين البغيضين الذين سعوا إلى مضاعفة عذاباتنا عن طريق جرعات الدواء المخدرة؛ لشل حركتنا، وقتل إنسانيتنا. ومن دواعي فخر هؤلاء النسوة أنَّهن - بالرغم من وحشية العلاج النفسي- استطعن اكتشاف جوانب القوة لديهن للبقاء أحياء. وكانت إحدى زميلاتي قد كتبت مقطعًا من قصيدة على باب خزانتها: «لا أزال قادرةً على النهوض».

كانت كل يوم تقف أمام خزانتها، ثم تقرأ المقطع كما لو كان ترانيم صلاة.

كانت نساء كثيرات يخضعن لتخدير شديد يجعلهن ينمن (15–18) ساعةً يوميًّا، كنا نتناول طعام الغداء في تمام الساعة العاشرة والنصف صباحًا، والعشاء الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر، ثم كانت كل واحدة تعود إلى الزنزانة لتنام حتى الساعة السادسة والنصف، ثم نتناول وجبة خفيفة قبل عملية العد المسائية. بعد ذلك كانت معظم النساء يذهبن إلى النوم حتى صباح اليوم الثاني، فيأتي الحراس ليأخذونا إلى صالة التسلية، وكان عدد كبير منهن يسقط على الأرض من شدة تأثير الدواء.

كانت جرعات الدواء قويةً بصورة تجعلهن غير قادرات على الكلام أو تناول الطعام بسبب الرجفة التي أصابت أيديهن؛ ما يجعل الشراب ينسكب على ثيابهن، وكنَّ يتبولن في أثناء نومهن لعجزهن عن التحكم في حركات أجسادهن ليتمكنَّ من الذهاب إلى المرحاض، فكانت بعض النزيلات يستيقظن في منتصف الليل ليغسلن أغطية أَسِرَّتهن.

والأسوأ من ذلك أنَّهن كنَّ غير قادرات على الاستحمام، فكانت زميلاتهن يساعدنهن على خلع ملابسهن وتنظيفهن، ولا تزال الأصوات التي كانت تصدر من الحمام تتردد في سمعي:

«ارفعي ذراعيك، قفي على قدميك، دعيني أشاهد ظهرك، سأحضر لك كرسيًّا لتجلسي عليه، سأغسل شعرك، لا تجعلي رغوة الصابون تدخل في عينيك، دعيني أُنشِّف جسمك لكي تلبسي ثيابك».

كنت أبكي حزنًا على تلك النسوة اللاتي تحولن إلى أطفال صغار لا حول لهن ولا قوة، كنَّ في العشرينيات والثلاثينيات من العمر، وكنَّ قويات إلى أن دخلن السجن، للتخدير، والإذلال، والتعذيب.

لو كانت هذه العذابات تنتهي في أيام أو أسابيع لهان الأمر، لكنَّها تستمر طوال سنوات السجن، وهي أسوأ من السجن نفسه. وأكثر ما يضحك في هذه الأجواء المأساوية طريقة إدارة السجن في تصنيف السجينات في المرحلة التي تسبق المحاكمة؛ إذ يريد الادعاء العام تقديم بعضهن إلى المحاكمة، وحرمان بعض آخر منها كما هو حالي، فإذا وصلت متهمة ترتبط قضيتها - في أحد جوانبها- بعامل نفساني كانت إدارة السجن تأخذ منحى مختلفًا تمامًا؛ فمثلًا: إذا أراد محامي الدفاع أن يُثبِت أنَّ المتهمة تعاني عجزًا في القدرة بسبب الاضطراب الوجداني ثنائي القطب - وهذه حيلة معروفة للحصول على حكم مخفَّف من المحكمة- فإنَّ أول سؤال يطرحه مسؤولو السجن هو: هل كانت الوافدة الجديدة تتناول أي مضاد للاكتئاب أو مُثبِّتات المزاج؟ ونادرًا ما وُجدت نزيلة تتناول أدوية أقوى من هذه.

فإذا كان الجواب بالإيجاب كانت إدارة السجن توقف هذه الأدوية لتبيان حقيقة الحالة، وكان وقف الوصفات الطبية هو الطريقة المعتمدة لاستعادة الأهلية المطلوبة للمثول أمام المحكمة، أو إثبات أنَّ المتهمة لا تعاني عجزًا حقيقيًّا في القدرة (كانت إدارة السجن ترفض غالبًا ادعاءات عدم الأهلية).

خمِّنوا ما الذي سيحدث؛ بعد أسابيع قليلة من إزالة السموم من الجسم كانت معظم السجينات يعدن إلى وضعهن الطبيعي من دون أي دواء، عندئذٍ، كانت إدارة السجن تخبر المحاكم أنَّ تلك النسوة كنَّ يتناولن الأدوية المهدئة من دون سبب، وأنَّ بعض الأطباء وصفوا

هذه الأدوية لهن؛ لأنَّهم أساؤوا تشخيص حالاتهن، فربطوا المشكلات الشخصية بالاختلالات العقلية، وبعد تنظيفهن من تلك السموم كانت إدارة السجن ترسلهن إلى المحاكمة بعد الإعلان أنَّهن أَهْلٌ للمثول أمام القاضي.

هذه أمثلة صارخة على كيفية تأثير أدوية الأمراض العقلية في أداء الإنسان، وعلى زيف الطب النفسي الذي يميل إلى اختراع مرض من أعراض غير مرئية، أو إلى وصف مجموعة جديدة من الأدوية لإزالة الآثار التي سببتها الأدوية القديمة. كان الله في عون النزيلات اللاتي يأتين إلى سجن كارسويل من أجل التقييم النفساني الذي يُعَد جزءًا من محكوميتهن، أو أولئك اللاتي أُعلن أنَّهن غير أَهْلٍ للمثول أمام القاضي بالرغم من احتجاجهن؛ لأنَّ الادعاء العام لم يكن - في الواقع- يملك أي دليل يدعم الاتهامات المُوجَّهة إليهن، أو لأنَّهن رفضن الاعتراف بأنَّهن مذنبات.

هؤلاء النسوة - مثلي- كنَّ الأكثر معاناةً؛ لأنَّ إدارة سجن كارسويل كانت تصفنا بالواهمات وانعدام المسؤولية لإصرارنا على براءتنا، فتطلب إلى المحكمة السماح بإعطائنا كميات كبيرة من الأدوية لإعادة تأهيلنا، كان هذا هو الإجراء المتبع، وكانت كل واحدة تأخذ الخليط نفسه من الهالدول والأتيفان والبروزاك، حتى النساء من خارج وحدة العلاج كنَّ يأخذن جرعات قوية من أدوية الأمراض العقلية.

لقد قضيت مدَّةً كافيةً في السجن جعلتني ألاحظ أنَّ السجينات الجديدات كنَّ يصلن بصحة جيدة ومعنويات عالية، ولم تكن أي واحدة منهن توحي بأنَّها مجرمة أو خطيرة، ولم أشاهد أيًّا منهن تُهدد الحراس أو النزيلات الأخريات، كانت جرائمهن عاديةً، ولم يكن القتل أو السطو على المصارف من بينها، كانت الجرائم تتعلق بالمخدرات، والتهرُّب الضريبي، أو التورط في جرائم ارتكبها رجال؛ فجأةً، كنَّ يتوقفن عن الكلام والقراءة أو كتابة الرسائل لعائلاتهن؛ لأنَّهن أصبحن غير قادرات على الإمساك بالقلم، أو فهم ما يقرأن.

ويُعزى الفضل إلى سجن كارسويل في إعادة هؤلاء النسوة إلى أُميتهن، ولأنَّهن كنَّ عاجزات عن القراءة؛ فلم يستطعن إعداد مذكِّرات للدفاع عن أنفسهن بالاستعانة بمكتبة السجن.

أذكر أنَّ رجال الشرطة أحضروا امرأة إلى السجن لم تستطع أن تتذكَّر رقم هاتف زوجها بالرغم من مرور عشرين عامًا على زواجهما، حاولنا مساعدتها على تذكُّر رقم الهاتف، لكنَّ محاولاتنا باءت بالفشل حتى إنَّنا شككنا أنَّها متزوجة أصلًا.

ولكن، تَبيَّن بعد ذلك أنَّها كانت نزيلةً سابقةً في سجن كارسويل، وأنَّ الشرطة ألقت القبض عليها لإلغائها كفالتها، ثم حقنتها بأدوية تماثل في نسبها وشدتها النسب المعتمدة في سجن كارسويل، كانت تلك المرأة مشلولة الحركة بصورة منعتها من القيام بأبسط الأشياء مثل الاتصال بالهاتف، لم يعرف زوجها ما جرى لها، وكانت لا تعرف كيف تُنظِّف نفسها، وَلَكُمْ أن تتصوروا كيف يكون الوضع في هذه الحالة.

المحزن في الأمر أنَّ هذه المرأة كانت مديرةً لأحد المصارف، ولم تكن تعاني أي أمراض عقلية، واعتقلتها الشرطة في قضية احتيال قام بها موظفون آخرون.

تجاهلت إدارة سجن كارسويل تاريخها، وأعلنت أنَّها غير أَهْلٍ عقليًّا للمثول أمام القضاء بالرغم من احتجاجها الشديد، ورفضت الاستجابة لطلبها الدفاع عن نفسها، ورفض التهم المُوجَّهة إليها، والمريب في الأمر هو أنَّ الإدارة طلبت الإذن من المحكمة لحقنها قسريًّا بجرعات قوية من الهالدول، وظلت محتجزةً أحد عشر شهرًا، ثم أفرجت عنها المحكمة بشرط أن تستمر في تناول هذه الأدوية باختيارها، لكنَّها توقفت عن تناولها بعد سنة.

وها هي قد عادت إلى السجن مرَّةً أخرى، ولكن مع محامٍ جديد طعن في التهمة الأصلية، وشكَّك في السبب الذي جعل المحامي الأول يدَّعي أنَّها غير مؤهَّلة للمحاكمة. الغريب في الأمر - بعد هذا العذاب كله الذي مرَّت به- أنَّ المتهمين الآخرين في القضية اعترفوا بأن لا علاقة لهذه المرأة بجريمتهم، وهكذا، فقد تَبيَّن أنها بريئة؛ ما أجبر إدارة السجن على وقف حقنها بالأدوية.

أتدرون ما حدث بعد ذلك؟ لم يَظهر على مُحيا هذه المرأة المسكينة أي علامات تدل على مرض عقلي من أي نوع، وهذا مثال آخر على وحشية إدارة هذا السجن في تعذيب سجينة بريئة لا تعاني أي مرض عقلي، لا لشيء إلا لمجرد فرض سلطتها على السجينات.

تُثبِت قصتها شيئًا مهمًّا بالنسبة إلى الجدل الدائر حول الطب النفسي في السجون؛ هو: إذا غيَّرنا المحامي فإنَّ تشخيص السجين يتغير، وكذلك إستراتيجية الدفاع، وهُراء الطب النفسي كله، ذلك أنَّ التقييمات النفسانية تصاغ عادةً لدعم إستراتيجية المحامي الدفاعية، ولا تُعبِّر بحال عن الوضع الصحي الحقيقي للمتهم؛ لذلك لو كان الأطباء النفسانيون منصفين ما وجدنا مَن يستحق العلاج سوى الذي يعاني حالات انفصام الشخصية الحادة، أو الاضطراب الوجداني ثنائي القطب.

لوضع الأمور في سياقها الصحيح، فإنَّني لم أشاهد طوال وجودي في سجن كارسويل مدَّة سبعة أشهر ونصف الشهر سوى حال انفصام شخصية واحدة، وحالتَي اضطراب وجداني ثنائي القطب، وسجينتين كانتا تسمعان أصواتًا، وربما كان ذلك بسبب الأدوية القوية التي أُجبِرتا على تناولها، أما بقية السجينات فكانت حالاتهن طبيعيةً، لكنَّهن - لسبب أو آخر - شاركن في أعمال إجرامية.

لسوء الطالع، فإنَّ تلك المرأة ترددت على سجن كارسويل مرَّتين، وقضت (15) شهرًا في السجن وهي تحاول إقناعهم بأنَّها بريئة، لكنَّهم لم يستمعوا إليها. لقد مرَّت هذه المرأة بمعاناة وعذابات كثيرة منذ بداية قضيتها حتى نهايتها، وذلك كله بسبب إساءة استخدام إدارة سجن كارسويل لسلطتها في المحاكم، وحقن السجينات بأدوية لا مُبرر لها، وهذا ما أرادت أن تفعله بي. علينا تذكُّر أنَّ هذا كان يحدث في تكساس، ويمكنك أن تُفكِّر في أسوأ صور الفساد المتمثلة في موظفي السجون لتفهم الوضع داخل ذلك السجن.

يمكن لهذا السجن أن يظل بعيدًا عن المساءلة بسبب غياب الإجراءات الصحيحة، وإدارته تعرف ذلك؛ لذا فهي تتصرف على هواها؛ فمثلًا: عندما كان مجلس مراجعة اعتماد المستشفيات يأتي لتفتيش مرافق السجن، كان الحراس ينقلون النساء المُخدَّرات بفعل جرعات التخدير القوية إلى قسم العزل الانفرادي إلى حين الانتهاء من عملية التفتيش، وهكذا لم يكن أحد من الخارج يهتم برؤيتهن، ولم تكن إدارة السجن مضطرةً إلى الإجابة عن الأسئلة الخاصة بأثر الأدوية التي تشل حركتهن.

ما يجري في هذا السجن هو مشكلة خطيرة، وأنا لست الحالة الاستثنائية التي أُسيئت معاملتها في كارسويل، لكنَّني الحالة الاستثنائية الوحيدة التي نجت من سوء المعاملة، وقد

نجـوت لأنَّنـي قاتلت بشـدة مثلما كنت أقاتل الأشـياء الخطـأ في هذه الحياة؛ لذلـك، ومن أجل مصلحة السجينات، يجب منع هذا السجن من عمل تقييمات نفسانية للمحاكم، ويجب مراجعة سياسـة تخدير السـجينات المتبعة، واعتماد رؤية جديدة حتى لا تكون القسـوة جزءًا من عملية التقييم، وحتى يتوقف فساد الأطباء النفسانيين.

معتقل غوانتانامو الخاص بي

عندما أصف سـجن كارسـويل بأنَّه (معتقل غوانتانامو الخاص بي)، وعندما أصف وضعي بأنَّه قريب من تصنيف (عدو غير محارب)، فتوجد أسباب وجيهة لذلك، بعد خوسيه باديلا، الذي اعتنق الإسـلام وسـمى نفسه عبد الله المهاجر، كنت المواطنة الأمريكية غير العربية التي تُوجَّـه إليهـا تُهَمٌ وفقًا لقانـون الباتريوت، والمضحك في الأمر أنَّ الكونغرس أقر القانون المؤلَّف مـن (700) صفحـة، الـذي سـلبنا حقوقنا الدسـتورية، مـن دون قراءته في أعقاب الهسـتيريا التي أعقبت هجمات الحادي عشـر من سـبتمبر، وقد جاء هذا القانون- كما يزعمون- لتمكين سـلطات إنفـاذ القانـون من القضاء على الخلايا الإرهابية، ومع ذلك، فـإنَّ أول مَن اكتوى بنار هـذا القانـون هـو مواطنة أمريكيـة مناهضة للحرب، وربمـا لم يخطر هذا ببال مَـن أقروا هذا القانون.

والحقيقة أنَّ هذه القانون قد استُخدِم بداية الأمر لإبقاء الأمريكيين جاهلين بقضايا الأمن القومي عندما أخذ الناس العاديون يطرحون أسئلة عن سياسات البيت الأبيض، لقد استهدف هـذا القانـون الأشـخاص الذين يعرفـون الحقيقة من أجل إسـكاتهم، في الوقت الـذي كان فيه أعضاء الكونغرس يتفاخرون بأدائهم من أجل كسـب أصوات الناخبين، وقد وضع هذا القانون ليكون أداةً مثاليةً لأي عملية تسـتر حكومية؛ إذ سـرعان ما يُعتقَل المُبلِّغون عن الفسـاد، في حين يظل السياسيون في مأمن وهم يفبركون حكايات لحماية وجودهم في السُّلْطة.

لم يكن الجنود في قاعدة كارسـويل الجوية يعرفون أنَّني وسـيطة سرية وقعت في مأزق لأنَّها قدَّمـت معلومـات دقيقـة عن الحـرب في العـراق، ولم يكونوا يعرفـون أنَّني حـذَّرت من هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وشاركت بفاعلية في التحقيقات المتعلقة بهذه الهجمات، كل ما كانوا يعرفونه هو إلقاء القبض عليَّ لأنَّني (عميلة عراقية) كما جاء في وسـائل الإعلام، كان الاتهام

المُوجَّه إليَّ مجرد ستار دخان، ودعاية مضللة؛ لكنَّ الجنود كانوا يُصدِّقون ما قيل لهم، ولم يكن باستطاعتي أن أقول لهم الحقيقة؛ لأنَّني كنت محتجزةً في قاعدتهم العسكرية من دون أي محاكمة.

في ذلك الوقت، كان الجنود الأمريكيون يخسرون الحرب في العراق؛ إذ تعرَّضت القوات الأمريكية لخسائر بشرية فادحة عام 2006م بسبب الهجمات الانتحارية والعبوات الناسفة، وقد بُترت أطراف الآلاف منهم، وأُصيب آخرون بالشلل وبإصابات في الرأس، وأدى ذلك كله إلى فقدان الجنود الأمريكيين السيطرة في ميدان المعركة، وظهرت على مَن عاد مِن العراق أعراض الصدمة العنيفة.

لذلك، كان وضع (عميلة عراقية) داخل قاعدة عسكرية مثل التلويح بحزام ناسف أمام كتيبة من الجيش، فَهُم لم يستطيعوا القضاء على تنظيم القاعدة في العراق، فأرادوا أن يعاقبوني ويجعلوني عبرة لمَن اعتبر؛ لأنَّني (جاسوسة عراقية).

أوفى العم تيد بوعده، وقطع (700) ميل بالسيارة من ولاية إلينوي ليصل إلى قاعدة كارسويل الجوية في تكساس، في رحلة استغرقت (11) ساعةً.

عندما وصل إلى السجن قدَّم نفسه على أنَّه أحد أعضاء فريق الدفاع عني، وكان يحمل ترخيص المحاماة. عرف الجنود أنَّه جاء لزيارة (العميلة العراقية المتهمة)، فرفض حارس البوابة السماح له بالدخول.

بدايةً، حلف الجنود أن لا وجود لأي سجن في القاعدة، وأنَّني غير محتجزة عندهم، شعر العم تيد بالارتباك، لكنَّه أكد لهم أنَّ ما يقولونه غير صحيح لأنَّ لديه ما يُثبِت وجودي في سجن كارسويل، ثم طلب أن يكلم الضابط المناوب الذي حضر لرؤيته، لكنَّه رفض أيضًا الاعتراف بوجود سجن داخل القاعدة العسكرية [493].

أَوْضح له العم تيد أنَّه قطع مسافة (700) ميل، وأنَّه متأكد أنَّ هذا السجن موجود داخل القاعدة، لكنَّهم لم يكترثوا لما قال، ولم يسمحوا له بدخول القاعدة، لكنَّ العم تيد ليس من النوع الذي يستسلم بسهولة، فظل في جدال معهم مدَّة ساعتين، ثم أصر على حقه الدستوري في الدخول، وحذَّرهم من رفع شكوى بحقهم، وهذا ما فعله؛ إذ أبلغ سكرتير القاضي موكاسي

أنَّه قد مُنع من دخول السجن في نهاية الأسبوع، عندما يكون مفتوحًا لأفراد العائلة؛ سواء أمحامين كانوا أم لا.

كانت تلك أول محاولة يقوم بها لزيارتي، وفي المحاولة الثانية تذرَّع الجنود بسبب آخر لمنعه من الدخول. صحيح أنَّهم اعترفوا بوجود السجن، لكنَّهم قالوا إنَّه لا توجد زيارات في عطلة نهاية الأسبوع.

دخل معهم العم تيد في جدال مرَّةً أخرى، فاتصل الخفير بالضابط المناوب الذي حضر إلى البوابة، لكنَّه رفض السماح له بالدخول بحجة أنَّه جاء في غير الوقت المُخصَّص للزيارة [494]، مع أنَّ عائلات كثيرة كانت تمر عبر البوابات لزيارة السجينات. لم تنفع الحجج والإثباتات كلها في إقناعهم بالسماح له بالدخول، وزادوا على ذلك بأن أخبروه أن لا يحضر غدًا لأنَّهم لن يسمحوا له بالدخول.

طوال هذه المدَّة، لم يفعل المحامي الموجود في نيويورك شيئًا من أجل الإفراج عني، لذلك كان الأمل معقودًا على العم تيد في التوصل إلى حل ما؛ لذا فقد كانت الزيارة مهمةً جدًّا. ولأنَّه كان يدرك ذلك؛ فقد أَعَدَّ لكل شيء حسابه، حيث أبلغ المحكمة أنَّه محام مشارك في فريق الدفاع عني. كان القاضي موكاسي قد رأى العم تيد في المحكمة في اليوم الذي أرسلوني فيه إلى كارسويل، فعرف علاقتنا الوثيقة، وكان موظفو السجن في وحدة العلاج يعرفون ذلك أيضًا.

بالرغم من أنَّه في السبعين من عمره، ومارس مهنة المحاماة أربعين عامًا، وكان مظهره يوحي بالوقار، فإنَّ الجنود في قاعدة كارسويل لم يسمحوا له بالدخول.

عندئذٍ، شعر العم تيد بالغضب، فقد كانت هذه زيارته الثانية خلال أسابيع قليلة، وها هم يمنعونه من الدخول لأتفه الأسباب [495]. نبَّه الضابط المناوب على أنَّه سيعود بعد أيام معدودات، وسيحضر معه ضباط الحرس الفيدرالي لمرافقته في دخول القاعدة والسجن إذا حاولوا منعه للمرَّة الثالثة [496]، وقد هدد بتقديمهم إلى محكمة عسكرية؛ لأنَّهم نكثوا بقسمهم المتعلق بحماية الدستور.

لسوء الطالع، فقد تَبيَّن أنَّ الجنود الذين يحرسون قاعدة كارسويل كان يجهلون الدستور الذي ينص على توفير الحماية للمواطنين من هذا النوع من التعسف، ومما يُؤسَف له أنَّهم

داسوا على الدستور، وهذا يوجب فصل السجون عن المؤسسات العسكرية؛ لأنَّ العسكر لا يعرفون كيفية التعامل مع هذه القضايا.

كان العم تيد من النوع الذي لا يلين، ولا يتراجع أمام التحدي؛ لذا فإنَّ أول شيء فعله صباح يوم الإثنين هو الاتصال بالقاضي موكاسي، وإخباره كيف انتُهكت حقوقه الدستورية، وكيف فشل المحامي سام تالكين في مهمته ما اضطره إلى التدخل، ثم قدَّم شكوى رسمية، وطلب أن يرافقه بعض ضباط الحرس الفيدرالي في أثناء دخوله القاعدة [497].

أدرك القاضي موكاسي أنَّ الوضع يكاد يخرج عن السيطرة، وأنَّ اتفاق إرسالي إلى السجن أربعة أشهر لقاء إنهاء القضية قد انهار. حدث هذا الانتهاك لحقي في الحصول على استشارة قانونية في مرحلة حرجة؛ لأنَّني كنت بحاجة شديدة إلى توجيه من محامٍ متمرس.

أما القاضي موكاسي فكان لا يستطيع التحرك بسبب التواطؤ الخفي بين المحامي والادعاء العام، وهنا جاء الخلاص من المأزق عندما تدخل هذا المحامي التوّاق إلى لعب دور في التوصل إلى حل عملي.

وبكثير من الاهتمام والغضب لتعطيل حقوقي القانونية، أمر القاضي ضباط الحرس الفيدرالي أن يظلوا مستعدين لمرافقة العم تيد عندما يأتي لزيارتي بعد أيام قليلة، وأمر إدارة سجن كارسويل بفتح قاعة الزوار لي فقط؛ لأنَّ هذه الزيارة جاءت برعاية المحكمة [498].

حصل العم تيد على رقم الهاتف الخلوي الخاص بالقاضي موكاسي؛ لاستدعاء ضباط الحرس الفيدرالي في حال حدوث أي مشكلة، أو تأخير للزيارة، والحقيقة أنَّ القاضي موكاسي أرعب بعض مسؤولي السجن وأنَّبهم، فأمر هؤلاء الحراس بضرورة البحث عني وإحضاري بسرعة عند وصول العم تيد، وهدد المسؤولين بمحاكمتهم إذا لم يُسمح لعمي بزيارتي، وكما يقولون: «الثالثة ثابتة»، فقد نجح التهديد باستنفار الحرس الفيدرالي؛ إذ أحاطوا بالعم تيد وهو يدخل البوابة، فالتقينا أخيرًا [499].

من نعم الله أنَّ العم تيد كان يملك بصيرة مكَّنته من صياغة تسوية عملية لمشكلتي؛ فقد حمل معه تعهدًا لأُوقِّعه قبل تسليمه إلى القاضي موكاسي، كان التعهد بسيطًا، وهو يتضمَّن موافقتي على حضور جلسات العلاج النفسي في ميريلاند بدلًا من تكساس، وتناول الأدوية

التـي يصفهـا لي الأطباء المحليون، لقـد علمتنا الخبرة أنَّه عندما تخرج الاعتبارات السياسـية من المعادلة، فإنَّ الوصفات الطبية لن تكون ضروريةً، ومع ذلك، فقد وقعت ذلك التعهد [500].

حقـق الاتفـاق الـذي اقترحه العم تيـد أهدافًا عـدَّةً؛ إذ أَوْضح للمحكمة كيفيـة تلبية مطلب الادعاء العام في تناول الدواء، والالتفاف على رفضي أخذ الدواء الذي وصفه سـجن كارسـويل لحـالات لا وجـود لهـا علـى أرض الواقـع، كان الاتفاق بسـيطًا، لكنَّـه حقق ما فهم العـم تيد أنَّه يرضـي القاضـي، وقد صاغه بلغة دقيقة تكون مقبولةً للمحكمة؛ لكي تسـمح بإطلاق سـراحي، ومنعني من تغيير ولو كلمة واحدة فيه.

بقي أن أقول: إنَّ استقراء تفكير القاضي ليس أمرًا سهلًا، ومع ذلك فأنا أعترف أنَّ القاضي موكاسي كان -باعتقادي- يشعر بالقلق والانزعاج من هذه التطورات المفاجئة.

لم نعتقـد أنَّ القاضـي توقـع هذه الخديعة مـن المدعي العام الذي طالب بالتخدير القسـري بعـد قبـول المحكمـة لتقرير انعدام الأهلية العقلية؛ لأنَّه يكون بذلـك قد وضع القاضي في موقف صعب بعدما أرسـلني إلى كارسـويل مدَّة مئة وعشـرين يومًا من دون عقد جلسـة اسـتماع كانت ستجيب عن أسئلة كثيرة في روايتي.

يمكن القول: إنَّ الاتفاق أعطى المحكمة شيئًا لتبني عليه، فقد أثبت أنَّ أكثر المتهمين أهميةً وثقـلًا لا يمكنـه أن ينجـو مـن أخطار قانـون الباتريوت؛ سـواء أمحـامٍ كبير دافع عنـه مثل تيد ليندار أم محامٍ صغير مثل سام تالكين.

وفيما يخص حالتي، فقد كان المحامي مقيَّدًا (بالدليل السري، و(الاتهامات السرية)، أما أنا فكنت محتجزةً في قاعدة عسـكرية - يُمنع فيها الاتصال بالمحامي- إلى أجل غير مسـمى، لقـد أضعفـت هـذه العوامـل قدرتي علـى الاسـتعداد للمحاكمـة، فأصبحت عاجـزةً عن تخطي العقبات الخارجية غير الدستورية.

كان القاضـي موكاسـي يتمتـع بعقـل قانوني متطـور وإحساس عميق بالعدالـة، وكان رفض السـماح للعم تيد بدخول قاعدة كارسـويل الجوية لزيارتي رسـالةً واضحةً بخصوص العراقيل التي تعترض قضيتي.

كان العم تيد يثق بنزاهة القاضي موكاسي، أما أنا فقد بدا لي الرَّجل غامضًا؛ ما جعلني أشعر بخوف شديد لجهلي بحكم المحكمة المُقبِل.

مجتمع التواصل الاجتماعي

كان ذلك أسوأ شيء عانيته في حياتي، بالرغم من مروري بصعوبات كثيرة من قبلُ، وقد ظل الناس يسألونني دائمًا: كيف استطعتِ الصمود والبقاء حيَّة في مثل هذه الظروف الشائكة المعقدة؟

بدايةً، كانت احتمالات نجاحي في هذه القضية شبه معدومة؛ لأنَّ المحاكم اعتادت أن توافق -بصورة تلقائية- على طلبات السجون المتعلقة بتخدير المساجين؛ لذا فإنَّ إدارة سجن كارسويل كانت تتوقع أن يحدث الشيء نفسه معي، لكنَّ إدارة السجن لم تعرف أنَّني كنت أعتمد على نوعين من الأسلحة السرية:

أولهما: عمي تيد الذي قاتل بشراسة، وأَعَدَّ اتفاقًا يرضي المحكمة، ويخرجني من السجن.
وثانيهما: صديقي فيلدز الذي استنفر مجتمع التواصل الاجتماعي وإذاعات (الإنترنت) لدعم قضيتي.

كان فيلدز يحب الاختلاف في الآراء، وكان من المدافعين العنيدين عن الحريات المدنية، وعن حق الآخرين في التعبير عن آرائهم، واعتناق فلسفات مختلفة عن الحياة والسياسة، وفوق هذا كله، فقد كان يؤمن بأنَّ ما يميِّز الجيش الأمريكي هو تفرده في الدفاع عن البلاد، وحماية الدستور.

منذ الأيام الأُولى لوجودي في كارسويل أخذ فيلدز يحث وسائل الإعلام على تبني قضيتي، لكنَّها لم تهتم وظلت متفرجةً، وهذا ما شجع إدارة سجن كارسويل على الاستمرار في تنفيذ خططها ضدي من دون حسيب ولا رقيب؛ شعر فيلدز بالرعب والقلق على حياتي؛ لأنَّهم سجنوني من دون محاكمة، وخاف أكثر عندما رفضوا الإفراج عني بعد انتهاء مدَّة التقييم النفساني، فلجأ إلى محطات الإذاعة، وأقنع عددًا من كبار المذيعين بإثارة قضيتي، ثم نشر حكايتي على

مواقع التواصل الاجتماعي، وطالب بالدفاع عن حقي في عقد جلسة استماع لأتمكن من كشف الحقائق.

كان الله إلى جانبي مرَّةً أخرى عندما انضمت جانيت فيلان، الناشطة المعروفة بالدفاع عن الحريات، إلى حملة فيلدز. كانت جانيت تُقدِّم برنامجًا إذاعيًّا، فخصَّصته للحديث عن إساءة الأطباء النفسانيين للنساء، وتحدثت عن محاولات تخديري بالقوة لكيلا أكشف الحقائق التي حاولت الحكومة إخفاءها.

وسرعان ما انضم مُدونون وصحفيون آخرون إلى الحملة، وكان على قادة الكونغرس والبيت الأبيض أن ينزلوا من أبراجهم العاجية ليواجهوا جيش المُدونين الزاحف الذي أخذ يُهددهم، ويكسر صمت وسائل الإعلام.

لقد أنقذ فيلدز والمُدونون الآخرون حياتي وحريتي، ومن دونهم ربما كان مصيري مختلفًا.

وأخيرًا، فقد حالفنا الحظ عندما أصدرت المحكمة في الرابع والعشرين من شهر إبريل عام 2006م بيانًا مفاجئًا.

openkan.com